

المجموع

والماوردي والقاضي أبو الطيب في المجرد وجمهور سائر العراقيين وصحه المتولي وآخرون أنهما إن علما وزن كل واحد صح البيع وإلا فلا لما ذكره المصنف والثاني يصح مطلقا وهو الأصح عند البغوي وبه قال الدارمي واختاره ابن الصباغ لأن جملة المبيع مرئية ولا يضر اختلاف قيمتها كما لو اشترى فواكه من أجناس وهي مختلطة وزنا أو حنطة مختلطة بالشعير كيلا فإنه يصح والثالث أنه لا يصح مطلقا حكاه البغوي وغيره لأن المقصود السمن وهو مجهول بخلاف الفواكه فإنها كلها مقصودة قال أصحابنا وصورة المسألة أن يكون للطرف قيمة فإن لم يكن له قيمة لم يصح البيع بلا خلاف لأنه شرط عليه ما لا قيمة له وأخذ الثمن في مقابلة وزنه السابعة إذا قال بعتك هذا السمن بعشرة على أن أزنه بطرفه ثم أسقط الثمن بقسط وزن الطرف قال الروياني والأصحاب إن كانا عند العقد عالمين قدر وزن الطرف وقدر قسطه صح البيع وإن جهلاه أو أحدهما لم يصح لأنهما لا يعلمان هل يكون المسقط درهمين فيكون الثمن عشرة أو أقل أو أكثر فصار الثمن مجهولا قالوا وهذا بخلاف ما لو قال بعتك هذا السمن كل رطل ثم أطرف كذا وزن الطرف فإنه يصح كما سبق لأن حاصله بيع السمن جميعه كل رطل بدرهم فلا يضر جهالة وزن الطرف فرع ذكرنا أنه إذا اشترى السمن ونحوه مع طرفه جزافا صح البيع هكذا أطلقه الجمهور قال القاضي حسين والمتولي هذا إذا كانا قد شاهدا الطرف فارغا وعرفا قدر ثخانتة أو كانت ثخانتة معلومة بالعادة وإن كان الطرف مما تختلف ثخانتة وتتفاوت لم يصح البيع لأنه لو باع السمن وحده والحالة هذه لم يصح البيع للجهل بقدره فإذا باعهما فأولى بالبطلان قال القاضي حسين ولو كان الطرف يستوفيه ورأى أعلاها فإن كانت جوانبها مستترة لم يصح البيع وإن كانت مكشوفة ولكن أسفلها مستتر قال الأصحاب لا يصح قال القاضي وعندي أنه يصح لأنه يستدل بالجوانب على الأسفل لأن الغالب استواءهما فإن خرج أغلظ من الجوانب ثبت الخيار كما لو اشترى صبرة فخرج تحتها دكة فرع قال البغوي والأصحاب لو قال بعتك المسك مع فأرته كل مثقال بدينار فهو كبيع السمن بطرفه كل رطل بدرهم ويجيء فيه باقي المسائل